د. وسام الدين العكلة
أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية

التدخل الروسي المباشر في سوريا وتداعياته المستقبلية على خارطة الشرق الأوسط

بداية لا بد أن نشير إلى أن التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط ليس وليد اللحظة بل تعود جذوره إلى عشرات السنوات وتجذَّر في المنطقة بشكل كبير خلال الحرب الباردة التي انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية بين القطبين الرئيسين في العالم (المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي) واستمرت أكثر من أربعين عاماً، وتراوح هذا التدخل ما بين الدعم السياسي والعسكري – أحياناً – في أغلب الأزمات والحروب التي مرت بها المنطقة خلال تلك الفترة، مروراً بالوقوف إلى جانب الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية وتقديم الدعم السياسي والمعنوي لها، وانتهاءً بتزويدها بكافة صنوف الأسلحة التقليدية والمتطورة.

إلا أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وخروج روسيا «الوريث الشرعي له» مفككة ومنهارة اقتصادياً، إضافة إلى بروز النظام العالمي الجديد (نظام القطب الواحد) بقيادة الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية بدء نجم النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط بالأفول شيئاً فشيئاً حتى انتهى الأمر باحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية عام 2003 وطرد جميع الشركات الروسية التي كانت تسيطر على قطاع الطاقة في بلاد الرافدين وتستأثر بجميع العقود والامتيازات التي منحها إياها نظام الرئيس العراقي « صدام حسين « آنذاك.

بعد وصول «فلاديمير بوتين» إلى السلطة عام 2000 استطاع تجاوز الأزمات المالية والسياسية والفوضى التي كانت تعصف بروسيا وتدفعها نحو الهاوية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل عمل «بوتين «على احتكار السلطة في البلاد من خلال قضائه على المعارضة، معتمداً في ذلك على رفاقه في جهاز المخابرات السابق

تسليح مقاتلات روسية لضرب سورية

(كي جي بي)، والدعم والتعاون غير المحدودين من جانب الكنيسة الأرثوذكسية كما كان يفعل القياصرة لقرون. أما على الصعيد الدولي فحاول « بوتين» استعادة الأمجاد الروسية القديمة من خلال استعراض قوة بلاده على المسرح الدولي واتخاذه من الولايات المتحدة عدواً له على المستوى العالمي، وفرض تنامي نفوذ بلاده في عدد من الملفات وعلى رأسها الملف النووي الإيراني التي تعتبر روسيا الداعم الوحيد له منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي واستثماره للضغط على الولايات المتحدة خلال المفاوضات الماراثونية التي دارت حوله منذ عام 2003 كونها طرف أساسي فيها، إضافة إلى ابتزاز بعض دول المنطقة خاصة الخليجية منها لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

إلا أن ثورات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة وتلقُّفها من قبل الولايات المتحدة بدأت تؤثر على النفوذ الروسي في المنطقة العربية التي تعتبر الأهم لروسيا من الناحية الجيوسياسية خاصة بعد استفراد حلف الناتو بالسيطرة على ليبيا من خلال قرار مجلس الأمن الدولي 1973، وتوجيهه الضربة الأخيرة لروسيا في المنطقة خاصة من الناحية الاقتصادية حيث قُدرت الخسائر الروسية نتيجة فقدان مصالحها والامتيازات التي كانت تحظى بها قبل الإطاحة

بالزعيم الليبي « معمر القذافي « بأكثر من أربعة مليارات دولار.

بعد اندلاع الثورة السورية استشعرت روسيا بالخطر القادم من الشرق على آخر معاقلها في منطقة البحر الأبيض المتوسط لذلك اتخذت قراراً لا رجعة فيه وهو الوقوف إلى جانب النظام السوري دون تزحزح رغم الوعود والمغريات الكبيرة التي قدمت لها من قبل بعض الدول في المنطقة خاصة المملكة العربية السعودية مقابل التخلي عن نظام « بشار الأسد «، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قدمت لهذا النظام الدعم السياسي على أعلى المستويات خاصةً في مجلس الأمن الدولي حيث أحبطت روسيا أربعة مشاريع قرارات تدين ممارسات النظام وانتهاكه للقانون الدولي وحقوق الإنسان وارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وحالت دون إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية. هذا إلى جانب الدعم العسكري غير المحدود والمتمثل بتزويد النظام بكافة صنوف الأسلحة التقليدية والمتطورة والطائرات والدبابات القتالية، إضافة إلى مده بالخبراء والمستشارين العسكريين والأمنيين.

ورغم كل التطورات التي مر بها الملف السوري خلال السنوات الماضية لم يكن التدخل الروسي المباشر بهذه الصورة التي رأيناه بها مطروحاً حتى قبل فترة وجيزة من بدء الغارات الجوية في 30 أيلول/ سبتمبر الماضي.

فما هي الأسباب والخلفيات التي دفعت روسيا إلى اتخاذ هذا القرار الاستراتيجي الهام بهذه السرعة وتحولها إلى رأس الحربة في الحرب الدائرة على الساحة السورية؟

دوافع التدخل الروسي وأهدافه:

يرى الكثير من المتابعين أن الحرب في سوريا

رغم تأكيد القادة الروس على قدرة بلادهم على استمرار تمويل الحملة العسكرية في سورية لعدة سنوات دون أن تتأثر من الناحية الاقتصادية إلا أن هذا الأمر يخالف الواقع

قد دخلت مرحلة جديدة وقد تكون حاسمة مع بدء الغارات الجوية الروسية على الأراضي السورية، حيث اعتبرها الكثير من هؤلاء بأنها ستعجل من إنهاء هذه الحرب والتوصل إلى حل سياسي يصب في صالح بقاء « بشار الأسد « على رأس السلطة ويدعمون ما ذهبوا إليه بالتطورات السياسية التي أعقبت هذه الغارات من حراك دبلوماسي وسياسي كبير امتد ليشمل حضور نحو 17 دولة إضافة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمؤتمري فيينا وما سبقهما من قمم رباعية جمعت وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى تقديم موسكو ورقة عمل تتضمن مجموعة من النقاط أهمها إجراء عملية اصلاح دستوري في البلاد تمتد 18 شهراً واطلاق عملية تفاوضية بين النظام والمعارضة برعاية الأمم المتحدة.

في حين ذهب آخرون إلى أن التدخل العسكري الروسي ستكون له نتائج وخيمة وستغرق روسيا في مستنقع لن تستطيع الخروج منه بسهولة، وسيكون لهذا التدخل ارتدادات خطيرة على روسيا ذاتها على المستوى السياسي والاقتصادي قد تؤدي إلى استنزافها وتفككها

على غرار ما حدث للاتحاد السوفييتي جراء تدخله العسكري في أفغانستان وهذا ما تطمح إليه بلا شك الولايات المتحدة الأمريكية.

لا شك أن روسيا تسعى من وراء هذا التدخل المباشر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي على رأسها دعم نظام «بشار الأسد» وانقاذه من السقوط بعد أن أدركت خلال الأشهر الأخيرة أنه بات في وضع محرج جداً، الأمر الذي دفعه إلى طلب المساعدة العسكرية من موسكو بشكل مستعجل.

الهدف الآخر الذي يأتي على سلم أولويات الروس هو تعزيز قدرات جيش النظام خاصةً في خطوط التماس في الجبهات المطلة على الساحل السوري والعاصمة دمشق من خلال محاولة الغارات الروسية إبعاد الخطر عن هذه المناطق الاستراتيجية ومساعدة قوات النظام على استعادة بعض النقاط الهامة التي خسرتها خلال الفترة الأخيرة وهو ما عملت عليه القوات الجوية الروسية في الأيام الأولى لحملتها حيث تركزت غاراتها على مناطق في أرياف حمص وحماه واللاذقية دون أن تستهدف أية منطقة خاضعة لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية".

أما الهدف الأخير والذي عادت تحت ذريعته روسيا إلى المنطقة فهو محاربة الإرهاب من خلال توجيه بعض الضربات لمقرات تنظيم "الدولة الإسلامية" وهي نفس الذريعة التي شكلت واشنطن على أساسها التحالف الستيني السنة الفائتة للعودة إلى المنطقة بعد أن خرجت منها نهاية عام 2011.

إلى جانب ذلك تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في سوريا وحماية مصالحها في الوقت الذي بدأت تشعر فيه بسيطرة الإيرانيين على كافة المفاصل الجوهرية في الملف السوري وشعورها بالقلق

طفل سوري يسعى لتأمين الخبز بين الأنقاض

من تقارب طهران من واشنطن وخروجها من الصفقة التي أبرمت في " فيينا" حول البرنامج النووي الإيراني دون تحقيق أي مكاسب حقيقية، فضلاً عن المحاولة الروسية لحرف الأنظار الدولية عن الأزمة أوكرانيا وإخراج موسكو من العزلة التي وُضعت فيها بعد ضمها جزيرة القرم العام الفائت.

أما فيما يتعلق بأهم الدوافع التي أسهمت في التدخل الروسي المباشر في الصراع السوري فهي الاستراتيجية المرتبكة التي اتبعتها إدارة « أوباما « حيال الملف السوري خلال السنوات الماضية، فموسكو ترى في هذه الاستراتيجية عامل ضعف للإدارة الأمريكية وبالتالي عليها استغلال هذا الضعف للعودة بقوة إلى منطقة الشرق الوسط ومنها إلى العالم من خلال البوابة السورية وهو ما نجحت فيه حتى الآن، حيث استطاع بوتين أن يقنع بعض القادة الأوروبيين بوجهة نظره لحل القضية السورية وضرورة التوصل إلى حل سياسي من خلال مرحلة انتقالية يقودها «بشار الأسد» أو على الأقل يكون الجزء المهم فيها.

إذاً، استراتيجية معاكسة لاستراتيجية "أوباما" اتبعها "بوتين" استطاع من خلالها قلب حسابات واشنطن واستراتيجيتها السياسية والعسكرية في المنطقة، وفرض من خلالها أمر واقع على واشنطن والدول الأوروبية لا خيار

لهم به سوى مسايرته فيه على الأقل في جانب من استراتيجيته التي تدعي محاربة الإرهاب في سوريا وهو ما توافق عليه واشنطن وبعض العواصم الأوروبية رغم اختلافهم مع موسكو حول المستقبل السياسي لسوريا وفيما بات يعرف بـ « عقدة الأسد «، وساهم في ذلك الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها باريس في 14 تشرين الثاني/نوفمبر التي دفعت فرنسا إلى إعلان استعدادها للتنسيق العسكري مع موسكو، وسبقتها واشنطن التي قبلت على مضض بهذا المتغير الجديد حيث سارعت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) لتوقيع مذكرة تفاهم مع نظيرتها الروسية بشأن الضربات الجوية فوق سوريا بذريعة عدم حصول احتكاك أو حوادث بين الطائرات الروسية وطائرات التحالف في الأجواء السورية المزدحمة بالطيران الدولي.

سياسياً، ما دفع واشنطن إلى التقارب الحذر مع روسيا هو اقتناع بعض أركان إدارة الرئيس « أوباما» بأنه لا يوجد مخرج للأزمة السورية دون إشراك روسيا وإيران في مفاوضات سياسية حول سوريا مبنية على مبادئ «بيان جنيف 1 « مع تعديل طفيف في الرؤية الأمريكية يتمثل بقبول بقاء « الأسد « في المرحلة الانتقالية وإدراكها أن الانتقال إلى مرحلة ما بعد « الأسد « لن تكون سهلة بل ستكون عسيرة جداً في ضوء الصراعات الداخلية ومخاوفها من الفوضى وعمليات الانتقام التي قد تستهدف بعض الأقليات التي ورطها نظام « الأسد» في الصراع المسلح ضد بقية الشعب السوري، ناهيك عن التجاذبات الإقليمية والدولية التي تتنازع القضية السورية طيلة السنوات الفائتة.

عقبات سياسية وعسكرية واقتصادية أمام استمرار التدخل الروسي:

رغم تأكيد القادة الروس على قدرة بلادهم على استمرار تمويل الحملة العسكرية في سورية لعدة سنوات دون أن تتأثر من الناحية الاقتصادية إلا أن هذا الأمر يخالف الواقع، فكلنا يعلم أن روسيا تعاني من عقوبات مفروضة عليها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على خلفية الأزمة الأوكرانية، والعملة الروسية (الروبل) في أدنى مستوياتها، إلى جانب التكلفة اليومية الباهظة للغارات التي تشنها مقابل النتائج المتدنية لهذه الغارات والتي قد تدفع روسيا رغم مكابرتها إلى إعادة النظر في سياستها تجاه التمسك بالتدخل العسكري لدعم نظام «بشار الأسد»، وهذا سيدفعها في نهاية المطاف إلى البحث عن مخرج من هذه الورطة يؤمن مصالحها ويحفظ ماء وجهها.

على الصعيد العسكري ورغم مرور نحو شهرين على بدء العدوان الروسي على سوريا وتنفيذ أكثر من 2500 غارة (أكثر من 90% منها استهدفت المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري الحر) لم تستطع روسيا تحقيق النتائج التي كانت ترجوها على أرض المعركة، واقتصر الأمر فقط على انجاز جزئي تمثل في فك الحصار عن مطار «كويرس» العسكري بريف حلب الذي كان تحت سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» منذ كانون الثاني/ يناير سنة 2014.

في حين أن الخسائر أكبر بكثير من هذا الإنجاز سواء على الجانب الإيراني أم على الجانب الروسي، وتحمل الحرس الثوري الإيراني والميليشيات التابعة له الخسارة الأكبر من الناحية البشرية حيث فقد العديد من ضباطه وجنرالاته الكبار، ومن لم يقض من هؤلاء الجنرالات في الحرب العراقية – الإيرانية قضى على الأرض السورية خلال الشهرين الماضيين. أما الجانب الروسي فكانت خسارته على الصعيد المعنوي أكبر بكثير حيث تشعر موسكو بمرارة كبيرة من

الذل والإهانة التي تعرضت لها من الدول الغربية على خلفية اسقاط طائرتها فوق سيناء بعد مرور حوالي الشهر على بدء غاراتها الجوية في سوريا. ونتيجة لهذا الفشل العسكري اضطرت موسكو لعرض هدنة بين قوات النظام وجيش الإسلام في الغوطة الشرقية بهدف وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين قابلة للتجديد كبادرة حسن نية لإطلاق عملية تفاوضية بين الطرفين بوساطة روسية، وتجدر الإشارة إلى أن الغوطة الشرقية تعتبر منطقة استراتيجية هامة جداً كونها تشكل الخاصرة الأهم للعاصمة دمشق وقد أخضعها النظام لحصار خانق لثلاث سنوات بهدف تركيع أهلها إلا أنه لم ينجح في اقتحامها وبقيت شوكة في حلقه حتى هذه اللحظة.

إلى جانب كل ذلك ما شهدناه وتابعناه خلال الشهرين الماضيين أن الثوار على الأرض والمدنيين على حد سواء استطاعوا امتصاص الصدمة ولم تستطع هذه الغارات خلخلة وضع الجبهات الهامة من الناحية الاستراتيجية على خطوط التماس التي بدأت الغارات الروسية باستهدافها في ريف حمص واللاذقية وإدلب وحماه، بمعنى أنه لم يحصل أي تقدم على الأقل حتى هذه اللحظة لقوات النظام على الأرض تحت هذا الغطاء الجوي المكثف. فالثوار والسكان اعتادوا على مثل هذه الغارات خلال السنوات الماضية مع فارق في كثافة هذه الغارات وسرعتها ودقتها أحياناً واتساع حجمها التدميري واختلاف الفاعل وهو «الطيار الروسي» بدلاً من «الطيار السوري». في حين أن الحرب النفسية والإعلامية الكبيرة التي مهدت ورافقت هذه الغارات من قبل النظام وحلفائه داخل سوريا وفي المنطقة لم تؤثر على معنويات الثوار على الأرض، بل على العكس تماماً حيث رأى الكثير منهم أن التدخل الروسي المباشر ربما سيعجل من نهاية المعركة مع النظام وما الخسائر الكبير التي تعرضت لها قوات النظام خاصة في ريفي حماه

دفاعات جوية روسية

وحلب وتدمير أكثر من 100 دبابة ومدرعة خلال الشهرين الماضيين إضافة للخسائر البشرية الكبيرة إلا خير دليل على ذلك.

التداعيات والارتدادات الإقليمية للتدخل الروسي:

لا شك أن التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا ستكون له نتائج وارتدادات خطيرة على موسكو، ومن شأنه تأجيج التطرف وتهديد المصالح الروسية في المنطقة والعالم وسيكون ذريعة لهجمات تستهدف هذه المصالح، وربما ما تعرضت له الطائرة الروسية فوق شبه جزيرة سيناء أولى هذه الارتدادات وبالتأكيد سيلحقها الكثير من العمليات التي ستستهدف الرعايا والمصالح الروسية في المنطقة وهي كثيرة ولا تتمتع بالحماية الكافية التي تتمتع بها المصالح الأمريكية. وهو ما عبر عنه البيان المشترك الصادر عن حكومات كل من فرنسا وألمانيا وقطر والسعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2015 بشأن العمليات العسكرية الروسية في سوريا، حيث اعتبر البيان أن هذه العمليات العسكرية تشكل تصعيداً إضافياً وستؤدي فقط إلى تأجيج المزيد من التطرف بحسب ما جاء في البيان المذكور.

مدمرة روسية تطلق صواريخها على سوريا

إلى جانب ذلك سيزيد التدخل الروسي المباشر من تزايد التوتر بين الدول التي تملك مصالح في منطقة الشرق الأوسط في ظل عدم التوصل لاتفاق مشترك وتقاطع مصالحها مع المصالح الروسية والإيرانية في المنطقة. فضلاً عن تزايد حالة الاحتقان الطائفي بسبب تصدر روسيا قيادة الحرب على ما تعتبره "الإرهاب السني" الذي بات يهدد أمنها القومي (على حد تعبير العديد من المسؤولين الروس) ومباركة الكنيسة الأرثوذكسية لهذه الحرب ووصفها بـ "الحرب المقدسة"، حيث سيشكل ذلك بيئة خصبة لنمو نشاط التنظيمات المسلحة ويشكل ذريعة لزيادة حالات التطرف وجذب المتطرفين إلى المنطقة خاصةً من الدول الإسلامية (ذات الأغلبية السنية) التي تقع تحت السيطرة الروسية.

على الصعيد ذاته سيزيد تدخل موسكو المباشر في سوريا من حالة الانقسام السياسي بين دول المنطقة بخصوص العديد من القضايا خاصة تلك التي تتعلق بوضع خارطة طريق للحل السياسي للأزمة السورية وتصنيف المجموعات المسلحة إلى مجموعات إرهابية تضاف إلى قائمة الإرهاب وأخرى معتدلة يمكن التنسيق معها لبلورة حل سياسي لبدء المرحلة الانتقالية ومشاركتها فيها وشكل هذه المرحلة ومدتها والجهة المخولة بقيادتها.

التدخل الروسي والقانون الدولي:

من الناحية القانونية تعتبر الغارات الروسية على الأراضي السورية خاصة على الأحياء التي يقطنها مدنيون عدواناً صارخاً للقانون الدولي ويخالف أبسط المبادئ التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، وضرورة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، كما تخالف معاهدات جنيف الأربع لعام 1949 التي تنص على حماية المدنيين

محادثات جنيف للحل السياسي السوري

خلال النزاعات المسلحة، إلى جانب مخالفة موسكو لقواعد القانون الدولي الإنساني ولعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحرم استخدام الأسلحة والقنابل العنقودية والأسلحة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

بالمقابل يعتبر تذرع روسيا بطلب رئيس النظام السوري المساعدة العسكرية منها باطلاً من الناحية القانونية لأنه فقد شرعيته باعتراف أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حيث يعتبر سحب أو طرد سفراء النظام وقطع العلاقات الدبلوماسية معه من قبيل سحب الاعتراف بشرعية الحكومة في القانون الدولي، إضافة إلى أن هذا الطلب مخالف بالأساس للقواعد الدستورية التي وضعها النظام ذاتها لأن هذا الأمر يحتاج إلى إقرار من السلطة التشريعية وعلى وجه الخصوص الفقرة 6 من المادة 75 من دستور النظام لعام 2012 التي تنص على " ضرورة إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة (وهي معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة) من قبل مجلس الشعب قبل نفادها" وهو الأمر الذي لم يتم قبل بدء العدوان الروسي ولا حتى بعده.

التدخل الروسي ومستقبل الحل السياسي في سوريا:

رغم التصريحات التي صدرت عن الجانب الروسي حول قرب إطلاق عملية سياسية في سوريا، وتشكيل لجنة تمثل وزراء خارجية تسع دول (اجتمعت بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر على هامش مؤتمر فيينا 2) للاتفاق على لائحة موحدة تضم المجموعات المسلحة التي سيتم تصنيفها كمجموعات إرهابية واختيار الأردن مكاناً لاجتماع المسؤولين العسكريين والأمنيين لهذه الدول للتوافق على هذه اللائحة. إضافة إلى توافق الأطراف الدولية على استضافة المملكة العربية السعودية لمؤتمر مخصص للمعارضة السورية سيعقد منتصف كانون الأول/ديسمبر 2015 لاختيار وفد موحد للتفاوض مع وفد النظام.

رغم كل ذلك تبقى ثلاث عقبات رئيسة تقف عائقاً أمام بلورة أي حل سياسي في سوريا، وستساهم بشكل أو بآخر بفشل الجهود الدبلوماسية الدولية التي بذلت وستبذل لوضع خارطة طريق لإنهاء الأزمة في سوريا. أهم هذه العقبات وأكثرها صعوبة ربما هي تلك التي تتعلق بوضع لائحة تضم الجماعات التي سيتم تصنيفها كمجموعات إرهابية وبالتالي يتم قصف مواقعها من قبل التحالف الدولي والطيران الروسي على حد سواء.

فروسيا وإيران تصران على إدراج جيش الفتح (وسط وشمال سوريا) وحركة أحرار الشام الإسلامية (شمال سوريا) وجيش الإسلام (ريف دمشق) على هذه اللائحة، بالإضافة

أهم هذه العقبات وأكثرها صعوبة ربما هي تلك التي تتعلق بوضع لائحة تضم الجماعات التي سيتم تصنيفها كمجموعات إرهابية وبالتالي يتم قصف مواقعها من قبل التحالف الدولي والطيران الروسي على حد سواء

إلى جبهة النصرة وتنظيم "الدولة الإسلامية" لإحراج التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لقصف مواقع هذه التنظيمات وعدم الاقتصار على قصف مواقع جبهة النصرة وتنظيم "الدولة الإسلامية".

بالمقابل ترى المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا عدم إمكانية إدراج الفصائل المذكورة على هذه القائمة كونها تحمل إيديولوجية معتدلة تختلف عن إيديولوجية تنظيم القاعدة وتفرعاتها (جبهة النصرة – تنظيم الدولة الإسلامية) ويمكن لهذه الفصائل القبول بدولة مدنية ربما يكون الإسلام فيها المصدر الرئيس للتشريع على غرار ما كان الوضع عليه في سوريا قبل انطلاق الثورة السورية (تنص المادة الثالثة من دستور الجمهورية العربية السورية لعام 1973 على أن دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع).

العقبة الثانية: قد تكون أقل صعوبة ولكن مهمة للغاية وهي تلك التي تتعلق بتشكيل وفد يمثل المعارضة السورية في المفاوضات التي ستتم مع وفد النظام برعاية الأمم المتحدة. والإشكالية هنا هي كيفية تحديد أسماء هؤلاء الأشخاص والتوافق عليهم من قبل جميع الأطراف. لذلك تم التوافق بين المشاركين في (مؤتمر فيينا 2) على استضافة المملكة العربية السعودية لمؤتمر يخصص لاختيار وفد موحد يمثل المعارضة السورية لإجراء المفاوضات المفترضة مع وفد النظام بداية العام المقبل.

العقبة الثالثة: التي سيكون لها تأثير بارز في فشل المفاوضات هي ما بات يعرف بـ " عقدة الأسد " فأي حل سياسي لا يتضمن رحيل الأسد عن السلطة ووضع جدول زمني واضح ومقبول لذلك، سيكون مصيره الفشل، فضلاً عن الخلاف حول شكل المرحلة الانتقالية وكيفية إدارتها والحكومة التي ستقودها وموقع الأسد فيها والصلاحيات التي تملكها.

بالمحصلة، وإن بدت روسيا قوية ومصرة على المضي في عملياتها العسكرية في المنطقة وفرض رؤيتها وتحقيقها بعض الانتصارات التكتيكية هنا وهناك، إلا أنها باتت في مأزق وورطة حقيقية على ما يبدو لن تستطيع الخروج منها بسهولة، وهي أنها أصبحت رأس الحربة في الحرب على الإسلام السني بذريعة مكافحة الإرهاب ولن تحقق أية انتصارات ملموسة بدون إنزال قوات برية، لذلك يتعين عليها البحث عن استراتيجية جديدة للخروج منها بعقلانية تبدأ بوقف غاراتها الجوية في سورية والاعتذار للشعب السوري عما تسببته في قتل آلاف المدنيين منهم، والتعاون مع كافة الأطراف الدولية للتوصل إلى حل سياسي يجنب المنطقة المزيد من الدمار ويحافظ على علاقاتها ومصالحها مع كافة دول المنطقة وشعوبها والتخلي عن سياسة التعنت في مواصلة تمسكها ببشار الأسد الذي قتل وشرد الملايين من السوريين وحول المنطقة إلى بؤرة تجذب كافة التظيمات المتطرفة.